Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

خـلاصـة:

لم يكن قصـدنا من هـذا التحليل الضـرب في متاهـات مشاكـل المتكلمين ومساربهم لأن مثل هذا العمل ليس موضع مسألتنا. إن مسألتنا تتلخص في الدفاع عن أطروحتين؛ إحداهما فرعية، وهي إبراز بعض الآليات التي وظفها الفكر الإنساني عبر مراحله التاريخية، وثانيتها مركزية، وهي أن تـوظيف هذا الآليـات كان في خـدمة أهداف سياسية وإديولوجية.

لقد أثبتنا من خلال الدراسة أن المقايسـة والمشابهـة آليتان وظفتـا وما زالتـا توظفان، ومن بين من وظفهما أفلاطون، وأرسطو وأفلوطين ودونيز لإثبات انسجام العالم وتحقيق التصالح بين المقابلات وإثبات المشابهة بين أشياء العالم والتمـاس العلاقة بين الإله والإنسان عن طريق الحديث في الصفات الإلهية. كما وظفتا في مختلف مجالات المعرفة الإسلامية.

وعليه، فإن كتاب المكلاتي يدخل ضمن هـذا السياق الإنسـاني والإسلامي فخضع لآليات المشابهة التي كانت تضطره إليها إكراهات اللغة الطبيعية وإكراهات الجسم والفكر البَشرِيَّيْنِ؛ على أنه كان يناهض المقايسة الاصطنـاعية المتمثلة في قياس الغائِبِ على الشاهد وفي الاستقراء، وخصوصاً إذا لم تتوافر شروط القيـاس والاستقـراء. لهذا يمكن القـول إن المكلاتي سـار في طريق ابن حـزم وابن رشد المناوئين لقياس الغائب على الشاهد وخصوصاً في مجال الإلهيات. ولذلك تعقب قياس الغائب على الشاهد والاستقراء لدى الفلاسفة ولدى الفرق الإسلامية، بل إن تعقبه شمل قياساتهم الشمولية مبيناً أخطاءها بالاعتماد على الصناعة المنطقية نفسها الصحيحة في نظره صورياً ومادياً.

ومع ذلك، فإن المكلاتي وقع فيما وقع فيه من انتقدهم فجاء كتابه مازجاً بين الآليتين معاً: قياسُ التمثيل وقياس الشمول؛ ولا مفر له من ذلك فهناك تداخل بين الآليتين؛ وقد أشار إلى هذا التداخل القدماء والمحدثون؛ ونكتفي بحجتين فقط؛ إحداهما ابن تيمية، وثانيتهما أحد المعاصرين من غير المسلمين، يقول ابن تيمية «تفريقهم بين قياس الشمول وقياس التمثيل بأن الأول قد يفيد اليقين والثاني لا يفيد إلا الظَّنَّ فرق باطل، بل حيث أفاد أحدهما اليقين أفاد الآخر اليقين، وحيث لا يفيد أحدهما إلا الظن لا يفيد الآخر إلا الظن. بل باعتبار تضمن أحدهما لما يفيد اليقين (...) والـذي يسمى في أحدهمـا حداً أوسط هـو في الآخر الـوصف المشترك.